المملكة المغربية

وزارة التشغيـــل والتكويـــن المهـــنـــي
مديرية الحماية الاجتماعية للعمال

Royaume du Maroc

Ministère de l'Emploi et de la Formation Professionnelle
Direction de la Protection Sociale des Travailleurs

# كلمـــة السيـــد جمال أغمانـــي

# وزيـــر التشغيل والتكوين المهنـــي

# خلال الندوة الوطنية

# حول "المهاجرين المغاربة المتقاعدين"

# المنظمة من طرف

# مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج

**الدار البيضاء - فندق فرح**

**(30-31 ماي 2009)**

**السيد وزير الاقتصاد والمالية**

**السيد رئيس مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج**

**السيدات والسادة رؤساء مختلف الجمعيات الممثلة للجالية المغربية المقيمة بالخارج**

**حضرات السيدات والسادة؛**

إنه لمن دواعي سروري أن أشارك معكم اليوم في هذا الملتقى العلمي الدولي الهام، والذي يجمع ثلة من المتخصصات و المتخصصين في كل المناحي المرتبطة بالهجرة، لتدارس إشكالية من الأهمية بما كان، وهي تلك المرتبطة بالتفكير المتعمق حول أوضاع "**المهاجرين المغاربة المتقاعدين**" والذي أشكر مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج على اختياره والدعوة لتأسيس نقاش وطني حول تداعياته الاجتماعية والاقتصادية.

***حضرات السيدات والسادة***

لقد أصبح من البديهي اليوم، الإقرار بواقع الهجرة كمعطى اقتصادي واجتماعي يفرض نفسه على مختلف الدول، سواء أكانت مصدرة أو مستقبلة لها، وذلك بحكم ما أصبحت تفرضه العولمة من تحرر للرأسمالين المـــــالي والبشري والإقرار، ولو بشكل تدريجي، بأهمية الدفع بالحق في العمل وكذا الحق في الهجرة، لا من حيث كونها مفر اقتصادي، وهذه هي الفكرة النمطية السائدة، بل أحيانا كاختيار فردي وجماعي يحتاج إلى مصاحبته والحفاظ على الجانب الحقوقي فيه.

ومن هنا، اسمحـــوا لي أن أشيد بالدور الهام الذي تلعبه الوزارة المنتدبة المكلفة بالجالية و مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، إضافة إلى جهود مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وكذا مجهودات الجمعيات الممثلة للمغاربة المقيمين بالخارج، من أجل تدبير العلاقات المؤسساتية والشراكات التنموية بين المغرب وجاليته اعتبارا للدور الاقتصادي والاجتماعي الهام الذي تلعبه هذه الأخيرة في مسلسل التنمية الذي تقطعه بلادنا.

كما أنه لا بد وأن أشير، والمناسبة شرط، إلى تماسك جاليتنا بالخارج وما تتوفر عليه من قدرات على التلاؤم والتعايش مع الأنماط الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المستقبلة، والإشـــــارة كذلك إلى كل ما تبذله من تضحيات للحفاظ على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية أمام تداعيات هذه الأزمة الاقتصادية التي أثرت أولا على اليد العاملة المهاجرة من حيث تقلص عددها وتدني مستوى ظروف عملها. بل وأصبح الحديث أكثر جدية الآن عن ظاهرة **الهجرة الراجعة** أو l'immigration de retour مما سيفضي حتما إلى إعادة النظر في أسس تدبير الهجرة بكثير من الدول بما فيها المغرب.

حضرات السيدات والسادة

إن الحديث عن التقاعد، وهو مفهوم وظيفي مرتبط بالعمل، يلازمه الحديث عن الشيخوخة في بعدها السيكلوجي والاجتماعي. ونحتـــــاج إلى دراسات عميقة لمعرفة نسبة مهاجرينا المغاربة، مهاجري الجيلين الأول والثاني، الذين

وصلوا إلى العمر الثالثة، le troisième âge وانتهى تعاقدهم المهني بأرض المهجر وأصبحوا متقاعدين.

وهي الدراسات التي حتما سيتم التأسيس لها اليوم من خلال مختلف المقاربات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية، وأظن أن من بين الأهداف الأساسية لهذا اللقاء هو الخروج بأرضية علمية ستكون الموجه الرئيسي لإطلاق جملة من الأبحاث الميدانية حول الهجرة في جميع مناحيها. وكم تحتاج بلادنا لمثل هذه البحوث في هذا السياق الاقتصادي والاجتماعي المطبوع بضرورة إعادة تفاعل جديد مع المهاجرين المغاربة والدعوة إلى استثمار كفاءاتهم والدفع بمساهماتهم في مسلسل تنمية بلادنا.

**حضرات السيدات والسادة**

تجدر الإشارة إلى أنه في إطار النهوض بأوضـــاع وشـــؤون المغاربـــة المقيمين بالخارج وضمان وصيانة حقوقهم وخاصة منهم الفئات الاجتماعية التي توجد في وضعية هشة، تم توقيع اتفاقية شراكة بين الوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالجالية المغربية المقيمة بالخارج و وزارة التشـــغيل والتكـــوين المهني، وذلك بتاريخ 30 مارس 2009.

وتتلخص بنود هذه الاتفاقية في تطوير وتحيين الاتفاقيات الثنائية بين المغرب وبلدان الإقامة في مجال الضمان الاجتماعي، وإنجاز دراسات وأبحاث حول الأوضاع الاجتماعية للمغاربة المقيمين بالخارج، ووضع برامج لمواكبة احتياجات وانشغالات المتقاعدين المغاربة بالمهجر، والرفع من جودة الخدمات الإدارية، وإقامة نظام أكثر فعالية لتدبير ومعالجة التظلمات ، بالإضافة إلى العمل بشكل مشترك من اجل تطوير التعاون والشراكة الدولية في المجالات ذات الصلة.

## حضرات السيدات والسادة

لايخفى عليكم أن إشكالية إصلاح أنظمة التقاعد تعتبر محط اهتمام وموضوع جدل في العديد من دول العالم التي تعرف تدهورا في البنية الديموغرافية بسبب انخفاض مؤشر الخصوبة وارتفاع معدل الأمل في الحياة وتزايد نسبة الشيخوخة. مما ينتج عنه صعوبة في ضمان توازن الأنظمة التي تعتمد على مبدأ التوزيع، وبالتالي ضمان استمراريتها ونجاعتها.

وكباقي دول العالم، لاتستثنى أنظمة التقاعد ببلادنا من هذه الوضعية التي تعرف حاليا وضعية مالية صعبة بالنظر إلى التطورات السوسيو-ديمغرافية، نتج عنها ارتفاع في أعداد المتقاعدين وتراجع في أعداد النشيطين. وقد اتبثت جميع الدراسات والتقارير المنجزة في هذا المجال ضرورة التعجيل بإصلاح شامل لهذه الأنظمة.

وإدراكا لحجم الرهانات المطروحة على صناديق التقاعد، ولضرورة إرساء نظام متماسك ومستدام للتقاعد وسعيا منها لتحقيق استمرارية وديمومة أنظمة التقاعد ببلادنا، فإن حكومة صاحب الجلالة جعلت من بين أولوياتها وضع إستراتيجية وطنية لإصلاح شمولي ومتكامل لهذه الأنظمة، تراعى فيه الحكامة الجيدة والتدبير الأمثل للصندوق المغربي للتقاعد، والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، والصندوق المهني الغربي للتقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

لكن، وكيفما كانت برامج الحماية الاجتماعية متفاعلة أكثر مع الأوضاع الاجتماعية للمهاجرين المتقاعدين، فإنها لن تصل إلى بلوغ أهدافها خارج سياق مقاربة شمولية للمهجرة. وهي المقاربة التي تستوجب استحضار وتثمين الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية التي تتميز بها جاليتنا المقيمة بالخارج وبالخصوص جالية الجيلين الأول والثاني.

واسمحوا لي بالتركيز على ميزتين أساسيتين على كل سياسة اجتماعية للهجرة أن ترتكز عليهما ويتمثلان في القدرات الاقتصادية للادخار التي تتميز بها جالياتنا من خلال تحويلاتها المالية السنوية، وهنا ينبغي التأكيد على اهتمام الدولة المتزايد بتحويل سلوك الادخار لدى الجالية إلى نزعة استثمارية متحركة بوضع كل التسهيلات المسطرية لحثهم على الاستثمار والدخول بقوة في مسلسل التنمية الاقتصادية كفاعلين.

والميزة الثانية وهي اجتماعية صرفة، تتمثل أولا في القيمة الاجتماعية للمهاجرين داخل نسيجنا الاجتماعي والرمزي، وهي القيمة التي يجب استثمارها بانخراط المهاجرين في المشاريع والأوراش الاجتماعية التي تؤطرها المبادرة الوطنية للتنمية الاجتماعية ودراسة فتح إمكانيات جديدة لشراكات مع فاعلين اجتماعيين وطنيين لتحسين ظروف عودة المهاجرين المسنين وتحسين ظروف تتبعهم الاجتماعي بأرض المهجر.

ومن طبيعة الحال فلقاء كهذا يسمح باستشراف أفكار جديدة تكون أرضية لانطلاق برامج واقعية تستهدف النهوض بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين المتقاعدين.

وفي الختام، أود أن أؤكد لكم التزام وزارة التشغيل والتكوين المهني للمضي قدما لمضاعفة جهودها والقيام بالمبادرات الكفيلة بتحسين الوضعية الاجتماعية لجاليتنا المقيمة بالخارج سواء النشيطين أو المتقاعدين.

ولي اليقين أن هذا اللقاء الذي سيديره خبراء ومختصين وطنيين وأجانب في هذا الميدان، سيكون فرصة سانحة لتبادل وجهات النظر وتعميق النقاش في موضوع "المتقاعدين المغاربة المقيمين الخارج" وسيسفر لا محالة عن توصيات تهدف إلى تحسين وضعيتهم الاجتماعية والحفاظ على حقوقهم ومكتسباتهم.

ولا يفوتني أن أجدد شكري لكل من يساهم في هذا اللقاء وعلى رأسهم أعضاء مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج اللذين لهم تجربة في إنجاح مثل

هذه التظاهرة، وكمثال على ذلك اللقاء الذي نظم يوم 16 يناير بالرباط والـــذي عرف نجاحا كبيرا.

**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته**